

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٦م
بالتصديق على اتفاقية الصندوق الخاص لمنظمة الدول
المصدرة للنفط ومساهمة الجمهورية العربية الليبية في واردة

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩م ،

وعلى القانون الصادر في ٢١ رجب ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧م
بشأن النظام المالى للدولة ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦م باعتمادات لبود خاصة ،
وبناء على ما عرضه وزير الخزانة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة (١)

يصدق على اتفاقية انشاء الصندوق الخاص لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط
الموقعة من قبل الجمهورية العربية الليبية بمدينة باريس في شهر محرم ١٣٩٦ هـ
الموافق يناير ١٩٧٦م المرفقة نصوصها بهذا القانون .

مادة (٢)

تساهم الجمهورية العربية الليبية في موارد الصندوق المشار اليه بمبلغ
(٤٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليون دولار امريكى .

مادة (٣)

على وزيرى الخارجية والخزانة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ



صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة
الرائد/عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

محمد الزروق رجب
وزير الخزانة

صدر في ١٠ رجب ١٣٩٦ هـ
الموافق ٨ يولييه ١٩٧٦ م

Eastlaws.com

اتفاقية انشاء الصندوق الخاص للاوبك

ان الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي توقع هذه الاتفاقية بالنيابة عنها : -

اذ تستشعر الحاجة الى التعاون بين الدول النامية في انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

واذ تسير روح الاعلان الهام للملك ورؤساء الدول الاعضاء في الأوبك الصادر بالجزائر في مارس ١٩٧٥م حول دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية للدول النامية كافة .

واذ تقدر أهمية التعاون المالي بين الدول الاعضاء في الأوبك والدول النامية الأخرى .

واذ ترغب في انشاء تسهيلات مالية جماعية لدعم مساعداتها الى الدول النامية الأخرى ، بالاضافة الى الوسائل الثنائية والمتعددة الاطراف التي تسهم حالياً عن طريقها في التعاون المالي مع الدول النامية الاخرى .

قد اتفقت ، بناء على ذلك ، على انشاء تسهيلات لتقديم تمويل اضافي الى الدول النامية الأخرى تحت اسم « الصندوق الخاص للاوبك » وذلك طبقاً للمواد التالية :-

المادة الأولى

ماهية الصندوق

١ - ينشأ الصندوق الخاص للاوبك (المسمى فيما بعد بالصندوق) كحساب خاص دولي تشارك في ملكيته بصفة جماعية الاطراف في هذه الاتفاقية المساهمة فيه كل بنسبة مساهمتها لمجموع

مبالغ المساهمات في الصندوق .

٢ - العضوية في الصندوق مفتوحة لجميع الدول الاعضاء في الأوبك.

المادة الثانية

الغرض من انشاء الصندوق

١ - الغرض من انشاء الصندوق هو دعم التعاون المالى بين الدول الاعضاء في الأوبك والدول النامية الأخرى عن طريق تقديم العون المالى لمساعدة الدول الاخيرة بشروط ميسرة .

٢ - تستخدم موارد الصندوق بصورة خاصة في الاغراض الآتية :

أ (تقديم قروض بدون فوائد وطويلة الاجل لتمويل العجز في موازين المدفوعات وتمويل مشاريع وبرامج التنمية .

ب (تقديم مساهمات من جانب الاطراف في هذه الاتفاقية في المؤسسات الائتمانية الدولية التي تكون الدول النامية هي المستفيدة منها .

المادة الثالثة

الجهات المستفيدة من الصندوق

١ - الجهات المؤهلة للاستفادة من القروض المقدمة عن طريق الصندوق هي حكومات الدول النامية من غير الدول الاعضاء في الأوبك .

المادة الرابعة

موارد الصندوق

١ - يتكون الصندوق من ثمانمائة مليون دولار امريكى تسهم فيها

- الدول الاعضاء في الأوبك طبقاً لجدول المساهمات المرفق بهذه الاتفاقية.
- ٢ - يقوم كل طرف في هذه الاتفاقية مساهم في الصندوق ، خلال ثلاثين يوماً من دخول الاتفاقية حيز النفاذ في حقه ، باصدار كتاب تعهد بمبلغ مساهمته لصالح الصندوق ويودع هذا الكتاب لدى المدير العام للصندوق المشار اليه في الفقرة (٩) من المادة الخامسة .
- ٣ - تدفع المساهمات في الصندوق من جانب كل طرف بالمبالغ وفي الأوقات التي تحددها « لجنة الادارة » المشار اليها في الفقرة (١) من المادة الخامسة وذلك بما يسمح بمواجهة المسحوبات على القروض التي تقدم عن طريق الصندوق في الوقت المناسب ، ويتم دفع المساهمات المذكورة من جانب كل طرف بعملات قابلة للتحويل الحر يبلغ مجموعها ما يساوى بالدولارات الامريكية مبلغ مساهمة هذا الطرف في الصندوق ، مع مراعاة الترتيبات التي تتخذها لجنة الادارة بالتطبيق للفقرة ٢ (ب) من المادة الثانية من هذه الاتفاقية . وتقدم المدفوعات المذكورة في كل حالة الى حساب باسم الصندوق تنشئه لهذا الغرض « الجهة الوطنية المنفذة » التي يقوم كل طرف بتحديدتها لاغراض هذه الاتفاقية تطبيقاً للفقرة (٧) من المادة الخامسة .
- ٤ - لكل طرف في هذه الاتفاقية أن يزيد في أي وقت مبلغ مساهمته في الصندوق .

المادة الخامسة

ادارة الصندوق

- ١ - تتولى ادارة الصندوق « لجنة الادارة » التي تتمتع بسلطات كاملة في ادارة الصندوق طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

- ٢ - تتكون « لجنة الادارة » من ممثل لكل طرف في هذه الاتفاقية مساهم في الصندوق ، ويقوم كل طرف بتعيين ممثله في اللجنة بموجب اخطار يوجهه الى الامين العام للاوبك الذى يتولى بدوره اشعار جميع الاطراف الاخرى بذلك ، ولكل طرف أن يبدل ممثله في اللجنة بعد ذلك عن طريق اخطار يوجهه الى المدير العام للصندوق المشار اليه في الفقرة (٩) من هذه المادة .
- ٣ - تضع « لجنة الادارة » السياسات العامة لاستخدام موارد الصندوق كما تصدر الارشادات واللوائح التى تتم طبقاً لها ادارة المساهمات في الصندوق وصرفها ، وتراعى اللجنة في اصدارها لهذه الارشادات واللوائح التوزيع العادل لعمليات الصندوق بين الجهات المؤهلة للاستفادة منه .
- ٤ - تقدم طلبات المساعدة للحصول على قروض من الصندوق بواسطة الجهات المؤهلة للاستفادة منه الى المدير العام للصندوق الذى يحيلها الى « لجنة الادارة » لبحثها طبقاً لاحكام الفقرة (٥) من هذه المادة ويتم في كل حالة تقديم القرض الذى توافق عليه « لجنة الادارة » بموجب اتفاقية يوقعها ، بالنيابة عن الاطراف المساهمة في الصندوق ، رئيس هذه اللجنة ، وعلى لجنة الادارة أن تعهد الى « الجهات الوطنية المنفذة » ، أو الى مؤسسات انمائية دولية ذات طابع عالمى أو اقليمى ، بمهمة ادارة القروض التى توافق عليها اللجنة على أن تتم هذه الادارة طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية وللارشادات واللوائح الصادرة عن « لجنة الادارة » والتفاصيل الخاصة بكل اتفاقية قرض .
- ٥ - تعهد « لجنة الادارة » ، بناء على اتفاق خاص في هذا الشأن . الى مؤسسة انمائية دولية مناسبة بمهمة التقييم الفنى والاقتصادى والمالى للمشروعات والبرامج المقدمة من الجهات المؤهلة للاستفادة من الصندوق للحصول على تمويل منه ، وللجنة مع ذلك أن تعهد

- بهذه المهمة بموجب اتفاق خاص الى « جهة وطنية منفذة »
أو الى أى جهة وطنية أخرى تابعة لطرف في هذه الاتفاقية .
- ٦ - تراعى « لجنة الادارة » عند موافقتها على قروض لتمويل
المشروعات أو البرامج الانمائية التوصيات المقدمة اليها من الجهة
التي تولت التقييم بناء على الفقرة (٥) من هذه المادة .
- ٧ - يقوم كل طرف في هذه الاتفاقية مساهم في الصندوق بتحديد
« الجهة الوطنية المنفذة » التي يعينها لاجراض هذه الاتفاقية وذلك
بموجب اخطار كتابي يوجهه الى « لجنة الادارة » ، وتنشئ كل
« جهة وطنية منفذة » في سجلاتها حساباً خاصاً باسم الصندوق
مستقل عن حساباتها ، كما تحافظ على الفصل بين أصول الصندوق
ومعاملاته وبين الاصول والمعاملات الخاصة بها . وتقوم
« الجهة الوطنية المنفذة » بصرف مبالغ القروض التي تعهد اليها
« لجنة الادارة » بادارتها وكذا نصيبها في المصاريف الادارية
المشار اليها في الفقرة (١٠) من هذه المادة خصصاً من الحساب
الخاص الذي تنشئه باسم الصندوق ، وتسدد القروض الى
الحساب الخاص الذي تنشئه « الجهة الوطنية المنفذة » التي يعهد
اليها بادارة القرض على أن تقوم هذه الجهة بتحويل المبالغ المسددة
اليها بمجرد استلامها الى الدولة التي تتبعها ، وفي الحالات التي
تعهد فيها « لجنة الادارة » الى مؤسسة انمائية دولية بادارة قرض
ما تقوم اللجنة بتحديد « الجهة الوطنية المنفذة » التي تقدم ،
خصصاً من حساب الصندوق لديها ، المبالغ اللازمة للمؤسسة
الانمائية الدولية المذكورة لمواجهة متطلبات القرض ، والتي
تتلقى في النهاية المبالغ المسددة من القرض .
- ٨ - تصدر « لجنة الادارة » القواعد الاجرائية الخاصة بها طبقاً لاحكام
هذه الاتفاقية ، ويتكون النصاب اللازم لصحة اجتماعات اللجنة
من ثلثي الاعضاء فيها . وما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية

تصدر قرارات « لجنة الادارة » بأغلبية ثلثي الحاضرين في الاجتماع بشرط أن يمثلوا أطرافاً في هذه الاتفاقية ساهمت بسبعين في المائة على الأقل من مجموع مبالغ المساهمات في الصندوق ، ويتولى الامين العام للاوبك الدعوة للاجتماع الأول للجنة الادارة التي تبدأ عملها باختيار « رئيس لجنة الادارة ».

٩ - تعين « لجنة الادارة » المدير العام للصندوق الذي يكون مسئولاً عن تنظيم أعمال « لجنة الادارة » وعن متابعة قراراتها كما يكون مسئولاً عن الاشراف العام على ادارة القروض من جانب الجهات المنفذة ، بما في ذلك التدقيق الكافي ، ويشترك المدير العام في اجتماعات « لجنة الادارة » دون أن يكون له حق التصويت كما يكون المتحدث الرسمي باسم الصندوق ، وللمدير العام أن يعين عدداً محدوداً من المساعدين في الحدود الضرورية التي تجيزها « لجنة الادارة » وعلى المدير العام ومساعديه أن يعملوا ، بقدر الامكان ، من مقر الأوبك .

١٠ - تتم تغطية المصاريف الادارية « للجنة الادارة » ، بما في ذلك تكاليف التقييم المذكورة في الفقرة (٥) من هذه المادة ، وكذلك مصاريف خدمات المدير العام ومساعديه ، وتكاليف ادارة القروض عن طريق الجهات المنفذة ، خصماً من المساهمات في الصندوق على أساس تناسبي طبقاً لميزانية ادارة توافق عليها « لجنة الادارة » ، ويقوم أعضاء لجنة الادارة بمهامهم دون مقابل من الصندوق .

١١ - تقدم « لجنة الادارة » الى الوزراء المختصين في الدول الاطراف في هذه الاتفاقية تقارير دورية حول أوجه نشاطها والتطورات المتعلقة بها .

المادة السادسة الامتيازات والحصانات

- ١ - تتمتع موارد الصندوق في اقاليم الاطراف في هذه الاتفاقية بالحصانه من جميع اجراءات المصادرة والحجز وتأجيل الديون وأية صورة أخرى من الاستيلاء الناجم عن أى عمل تنفيذى أو تشريعى .
- ٢ - كما تعفى موارد الصندوق والمعاملات المتعلقة بها من القواعد واللوائح المطبقة على الاموال العامة الوطنية ومن لوائح الرقابة على الصرف وكافة أنواع الضرائب والرسوم في الدول الاطراف في هذه الاتفاقية .

المادة السابعة التعديلات

- ١ - يجوز للجنة الادارة أن تقترح على الوزراء المختصين في الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ادخال تعديلات عليها وذلك باغلبية ثلاثة أرباع اللجنة المذكورة بناء على مبادرة من أى عضو فيها أو مبادرة من المدير العام للصندوق ، وللوزراء المختصين اقرار التعديلات المقترحة بأغلبية ثلاثة أرباع الوزراء الممثلين لاطراف ساهمت على الأقل باربعة اخماس مجموع المساهمات في الصندوق.
- ٢ - بصرف النظر عن حكم الفقرة (١) من هذه المادة ، لا يجوز الزام طرف في هذه الاتفاقية بزيادة مساهمته في الصندوق بغير رضاه .

المادة الثامنة

الغاء الصندوق

- ١ - بعد الالتزام بكل موارد الصندوق لصالح الجهات المؤهلة للاستفادة منه ، يقوم رئيس لجنة الادارة ، خلال ثلاثة شهور ، بدعوة

الوزراء المختصين في الدول الاطراف في هذه الاتفاقية الى الاجتماع من أجل بحث حل « لجنة الادارة » واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن التمثيل القانوني فيما يتعلق بالصندوق وبشأن الاشراف على تنفيذ القروض التي قدمت عن طريقه .

٢ - يجوز للجنة الادارة أن تقرر في أي وقت الغاء الصندوق وذلك بأغلبية اربعة أخماس اعضائها الذين يمثلون اطرافاً ساهمت على الأقل بأربعة أخماس مجموع المساهمات في الصندوق ، ولا يجوز تقديم الاقتراح بالغاء الصندوق الا من اربعة أعضاء على الأقل في « لجنة الادارة » كما لا يجوز التصويت على هذا الاقتراح اثناء الدورة التي يقدم فيها . وفي حالة اتخاذ قرار بالغاء الصندوق يحول صافي الحساب الخاص الذي تمسكه كل جهة وطنية منفذة الى الدولة التي تتبعها هذه الجهة محملاً بالخسائر والالتزامات التي تم الارتباط بها عن طريق الصندوق بعد توزيعها بين الاطراف المساهمة بنسبة مساهمة كل منها الى مجموع مبالغ المساهمات في الصندوق وطبقاً للقواعد واللوائح التي تضعها لجنة الادارة .

المادة التاسعة

التفسير وتسوية المنازعات

١ - تتم تسوية أية مسألة تتعلق بتفسير نصوص هذه الاتفاقية وأية منازعة حول تطبيقها ثور بين الاطراف في هذه الاتفاقية أو بين « جهة وطنية منفذة » والمدير العام للصندوق ، عن طريق « لجنة الادارة » ، وفي حالة فشلها في ذلك ، عن طريق الوزراء المختصين في الدول الاطراف في هذه الاتفاقية مجتمعين لهذا الغرض بناء على دعوة من رئيس « لجنة الادارة » .

المادة العاشرة

التوقيع والنفاذ

١ - تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع لدى الامانة العامة للاوبك بين ٢٨ يناير و٢٨ فبراير ١٩٧٦ م ، ويتولى الامين العام للاوبك مهمة المودع لديه ويقوم بوصفه هذا بتزويد كل دولة موقعة بنسخة معتمدة من الاتفاقية كما يقوم باخطار كل دولة عضو في الأوبك بكل توقيع على الاتفاقية أو تصديق عليها أو قبول أو انضمام اليها .

٢ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ايداع وثائق التصديق أو القبول أو الانضمام من جانب تسع دول على الأقل من الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبتروك تبلغ مساهماتها خمسة وسبعين في المائة على الأقل من مجموع مبالغ المساهمات المذكورة في جدول المساهمات الملحق بهذه الاتفاقية .

واثباتاً لما تقدم ، قام الممثلون المفوضون للحكومات المعنية بتوقيع اسماهم أدناه :

رئيس وفد الاكوادور
سيزار روبالينو

رئيس وفد الجزائر
اسماعيل المحروق

رئيس وفد اندونيسيا
أحمد طاهر

رئيس وفد الغابون
بول موكامبي

رئيس وفد العراق
فوزى القيسى

رئيس وفد ايران
محمد يغانه

رئيس وفد الجمهورية العربية اليبية
محمد رجب

رئيس وفد الكويت
عبد الرحمن سالم العتيقي

رئيس وفد قطر
عبد العزيز الخليفة آل ثاني

رئيس وفد نيجيريا
أسومه ايتي أكوكنيام

رئيس وفد الامارات العربية
محمد الحبروش

رئيس وفد المملكة العربية السعودية
محمد أبا الخيل

رئيس وفد فنزويلا
هكتور هيرتادو

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في باريس ، يوم الاربعاء ٢٨ يناير ١٩٧٦م
من نسخة أصلية باللغة الانجليزية سوف تودع لدى الامانة العامة للاوبك
وسلمت نسخة معتمدة منها لممثل كل دولة طرف .

الملحق (١)

جدول المساهمات في الصندوق الخاص للاوبك

الدول المساهمة	مبلغ المساهمات مقدراً بملايين الدولارات الامريكية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٢٠
أكوادور	-
غابون	١
أنغونيسيا	-
ايران	٢١٠
الجمهورية العراقية	٤٠
الكويت	٧٢
الجمهورية العربية الليبية	٤٠
نيجيريا	٥٢
قطر	١٨
المملكة العربية السعودية	٢٠٢
الامارات العربية المتحدة	٣٣
فترويل	١١٢
	<hr/>
	٨٠٠